



الإشهار

يعتبر الإشهار وسيلة للتعريف بالمنتوج والحث على شراءه. كما يهدف إلى تعداد مزايا المنتوج أو الخدمة المعنية لجذب انتباه المستهلك. أما بالنسبة للإشهار المقارن فهو كل إشهار يقارن بين خصائص علامات تجارية مختلفة. ويتضمن القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك مقتضيات تنص على حماية المستهلك من الإشهارات غير النزيهة أو الكاذبة أو المضللة.

1- المقتضيات القانونية المتعلقة بالإشهار لحماية المستهلك

منع القانون رقم 31.08 المورد من الإدلاء بادعاءات كاذبة أو معلومات من شأنها تضليل المستهلك وخاصة عندما يتعلق الأمر بالعناصر التالية:

- ☞ حقيقة وجود السلع أو المنتوجات أو الخدمات محل الإشهار وطبيعتها و تركيبيتها؛
- ☞ مميزاتها الأساسية ومحتواها من العناصر المفيدة ونوعها ومنشأها وكمياتها؛
- ☞ طريقة وتاريخ صنعها؛
- ☞ خصائصها وتاريخ انتهاء صلاحيتها؛
- ☞ سعر أو تعريفه وشروط بيعها؛
- ☞ شروط أو نتائج استخدامها وأسباب أو أساليب البيع أو تقديم الخدمات؛
- ☞ نطاق الالتزامات المعلن عنها من صاحب الإشهار وهوية الصناع والباعة والمنعشين و مقدمي الخدمات أو صفتهم أو مؤهلاتهم.

2- شروط الإشهار الواضح

يجب أن يشير كل إشهار بطريقة واضحة لا تحتمل أي لبس إلى طبيعته الإشهارية والمورد الذي أنجز لصالحه. كما يجب أن تكون طبيعة العروض الدعائية كالبيوع بالتخفيض أو الهدايا والمكافآت أو المسابقات الإشهارية واضحة.

3- نزاهة الإشهار المقارن

من جهته، يجب أن يكون الإشهار المقارن نزيهة وصادقا وألا يكون من شأنه إيقاع المستهلك في الغلط. ويجب أن يشمل الخصائص الأساسية، والهامة والمفيدة والتي يمكن التحقق منها بالنسبة للمنتوجات أو الخدمات من نفس الطبيعة والموجودة في السوق. كما يمكن أن يتناول الإشهار أيضا الأسعار

والتعريفات. وفي هذه الحالة، يجب أن يكون متعلقا بالمنتجات أو الخدمات المماثلة، والمبيعة وفق نفس الشروط مع الإشارة إلى المدة التي يحتفظ خلالها بالأسعار أو التعريفات المحددة من لدن المعلن باعتبارها خاصة به.

4- الإشهار عن طريق البريد الإلكتروني

يجب على المورد عند القيام بكل إشهار عن طريق البريد الإلكتروني، تقديم معلومات واضحة و مفهومة للمستهلك حول حقه في التعرض في المستقبل على تلقي الإشهارات مع تحديد وسيلة ملائمة لممارسة هذا الحق.

ويمنع على المورد استعمال العنوان الإلكتروني للغير أو هويته أو تزييف أو إخفاء كل معلومة من شأنها تحديد مصدر الرسالة الموجهة عن طريق البريد الإلكتروني أو مسار إرسالها.

5- الإشهار والقرض الاستهلاكي: معلومات هامة

يعرف قرض الاستهلاك مجموعة من الحملات الدعائية. ويجب أن يكون نزيها و إخباريا وذلك بأن يبين ما يلي:

- هوية المقرض وعنوانه، وإذا كان شخص معنوي، عنوان مقره الاجتماعي وطبيعة العملية المقترحة والغرض منها ومدتها وكذا التكلفة الإجمالية وعند الاقتضاء، السعر الفعلي الإجمالي للقرض.

يجب أن يحدد الإشهار المكتوب ما إذا كانت نسبة الفائدة متغيرة أم ثابتة. كما يجب أن يكون حجم كتابة البيانات المتعلقة بالاستحقاقات في نص الإشهار على الأقل من نفس حجم كتابة المعلومات المتعلقة بخصائص التمويل.

- تحديد مبلغ التسديدات بالدرهم بالنسبة لكل استحقاق وإذا تعذر ذلك وسيلة تحديده. ويشمل المبلغ المذكور، عند الاقتضاء، تكلفة التأمين عندما يكون إجباريا للحصول على التمويل وتكلفة عملية التحصيل الجزافية.

- الإشارة إلى عدد الأقساط المستحقة، فيما يخص العمليات المبرمة لمدة محددة. بالنسبة للإشهار الإذاعي، يجب أن يقدم كذلك إلى المستهلك معلومات تتعلق بهوية المقرض، السعر الإجمالي، مبلغ الدفعات بالدرهم عن كل استحقاق أو طريقة تحديده، إن تعذر الأمر، و عدد الاستحقاقات و مدة العملية المقترحة.

كن على علم لتستهلك أفضل

للمزيد من المعلومات في مجال حماية المستهلك

www.khidmat-almostahli.ma